

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/32
22 December 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية

في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

مذكرة من الأمانة

١- أعدت هذه المذكرة عملاً بالفقرة ١٢ من قرار لجنة حقوق الإنسان ١٣/٢٠٠٤ الذي رجحت فيه اللجنة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تُجري حواراً شاملاً مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدف وضع برامج للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، وأن تقدم استنتاجاتها وتوصياتها إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

٢- وتمشياً مع السياسات والممارسات الموحدة التي وُضعت عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٢٦(د-١٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ الذي أنشأ برنامج الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، توجد أشكال مختلفة من المساعدة في مجال حقوق الإنسان رهن تصرف الدول الأعضاء ويمكن أن تتاح لها بناء على طلبها. ووفقاً للولاية التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منذ إنشائها، بتوفير الخدمات الاستشارية والتعاون التقني لأكثر من ٥٠ بلداً.

٣- ومما يُذكر أنه بغية استكشاف سبل الشروع في التعاون التقني بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجه المفوض السامي بالإنابة آنذاك رسالة إلى البعثة الدائمة

لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقد سبق ذلك، وتلاه أيضاً، إجراء عدد من الاتصالات على المستوى العملي بين موظفي المفوضية السامية لحقوق الإنسان وممثلي البعثة الدائمة. ومما يُذكر كذلك أن الرسالة التي أُرسِلت بتاريخ ٨ آب/أغسطس قد تلتها رسالة أخرى وجهها المفوض السامي بالإنابة إلى الممثل الدائم بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد ورد في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ رد مقتضب على هذه الرسالة أُبلغ فيه المفوض السامي بالإنابة بأن رسالته قد أُحيلت إلى بيونغ يانغ وأن الحكومة "تقدّر دائماً التعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان".

٤ - ومنذ تبادل الرسائل على النحو المذكور في الفقرة ٣، أثارَت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إمكانية استكشاف سبل تنفيذ أنشطة للتعاون التقني وذلك في اجتماع عُقد مع الممثل الدائم في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقال الممثل الدائم إنه قد أحاط علماً بالاقترح الذي سيحيله إلى بيونغ يانغ كي تنظر فيه الحكومة. ولم يرد أي رد آخر في هذا الشأن من حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.
